

التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة ومع سائر المنظمات الحكومية الدولية

تقرير من المدير العام

مقدمة

١- يُبين هذا التقرير لمحة عامة عن تعاون المنظمة مع منظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات الحكومية الدولية خلال عام ٢٠٢٥. فقد واصلت المنظمة طوال العام التأكيد على أهمية الصحة بوصفها ركيزة أساسية لإحلال السلام واستتباب الأمن وتحقيق التنمية المستدامة، والتكيف في الوقت نفسه مع الوضع المالي الذي يعاني من قيود كبيرة وبرنامج إصلاح الأمم المتحدة الآخذ في التطور. كما عملت المنظمة، من خلال تقديم الدعم التقني وإقامة شراكات استراتيجية والاضطلاع بجهود الدعوة المسندة بالبيّنات، على ضمان إبراز موضوع الصحة في عمليات صنع القرار الشاملة لعدة أطراف وعمليات الإصلاح على نطاق المنظومة ككل.

العمل مع منظومة الأمم المتحدة للنهوض ببرنامج عمل الصحة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة

٢- قدّمت المنظمة خلال عام ٢٠٢٥ دعماً فعالاً للدول الأعضاء عبر أنحاء جميع الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، بما فيها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن. كما عملت المنظمة، من خلال مشاركتها هذه، على الارتقاء بمستوى الصحة بوصفها شرطاً مسبقاً لتحقيق التنمية المستدامة وحصيلة من حصائلها ومؤشراً على تحقيقها، والدعوة إلى دمج الأولويات المتصلة بالصحة في برامج عمل الأمم المتحدة ومفاوضاتها وعملياتها المتعلقة بصنع القرار على نطاق أوسع.

٣- وشكّلت الجمعية العامة منبراً رئيسياً استفادت منه المنظمة في الجهود التي تبذلها في مجال الدعوة وتقديم المدخلات التقنية. وانصّب التركيز في عام ٢٠٢٥ على التحضير لعقد اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى الرابع المعني بالوقاية من الأمراض غير المعدية (غير السارية) ومكافحتها وتعزيز الصحة النفسية والعافية ومتابعته. وأيدت المنظمة اعتماد القرار المتعلق بأساليب العمل وجلسة الاستماع المتعددة الأطراف والمفاوضات الحكومية الدولية وعقد الاجتماع رفيع المستوى في حد ذاته. وحدد الإعلان السياسي الناشئ عن العملية^١ غايات قابلة للقياس ومحددة بأطار زمني، ليشكل بذلك خطوة هامة على طريق تعزيز الالتزامات المقطوعة والمساءلة وتوليد الزخم السياسي الإضافي اللازم لتنفيذ القرارات ذات الصلة الصادرة عن الأجهزة الرئيسية للمنظمة بشأن برنامج العمل هذا.

٤- وقَدِّمَت المنظمة، أثناء انعقاد الدورة الثمانين للجمعية العامة وأسبوعها الرفيع المستوى، الدعم لطائفة واسعة من المناقشات الرفيعة المستوى والفعاليات الجانبية التي ركزت على مكافحة الأمراض غير السارية؛ وصون الصحة النفسية؛ والتغطية الصحية الشاملة؛ والرعاية الصحية الأولية؛ وصحة الأمهات والمواليد؛ والتغذية؛ والعمل في المجال الإنساني؛ والمياه والإصحاح والنظافة العامة في مرافق الرعاية الصحية. ووثقت المنظمة كذلك عرى عملها مع كل من الدول الأعضاء والكيانات التابعة للأمم المتحدة، والجهات الشريكة في المؤسسات الخيرية، وفئات المجتمع المدني، والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، معززةً بذلك دورها القيادي في إدراج الصحة في صميم المناقشات المتعددة الأطراف.

٥- كما دعت المنظمة إلى إدراج الأولويات الصحية في العمليات الحكومية الدولية الرئيسية، بما يتجاوز الاجتماعات الرفيعة المستوى المذكورة آنفاً، وذلك من خلال القيام بما يلي:

- المشاركة الفعالة في المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، الذي أشارت وثيقته الختامية المعنونة التزام إشبيلية^٢ إلى زيادة الاستثمارات الموظفة في مجال التغطية الصحية الشاملة وتدابير مالية مثل فرض الضرائب على التبغ والكحول؛
- والمشاركة في مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية، والذي تضمنت حصيلته^٣ قسماً شاملاً عن الصحة؛
- ودعم الحوار التفاعلي الرفيع المستوى بشأن المحددات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للصحة؛
- والمشاركة في مناقشات أخرى، بما فيها تلك المتعلقة بالصحة العالمية والسياسة الخارجية وتشكيل الفريق العلمي الدولي المستقل المعني بالذكاء الاصطناعي والحوار العالمي بشأن حوكمة الذكاء الاصطناعي؛
- والمشاركة في أعمال التحضير لعقد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي لها المقرر عقده في مقر الأمم المتحدة خلال شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٢٦.

٦- واضطلعت المنظمة أيضاً خلال عام ٢٠٢٥ بدور فاعل في عمليات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفي أعمال التحضير لعقد المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة والمشاركة فيه. وأتاحت هذه المنتديات فرصاً كبيرة للدعوة إلى تحقيق التغطية الصحية الشاملة؛ والرعاية الصحية الأولية؛ وإصلاح تمويل الصحة؛ وتعزيز قدرات القوى العاملة الصحية؛ والوقاية من الأمراض؛ وصون الصحة النفسية؛ والمياه والإصحاح والنظافة الصحية؛ ودمج الصحة في أطر التنمية المستدامة الأوسع نطاقاً.

٧- وأولي كذلك اهتمام خاص لفئات السكان الأكثر عرضة للتهميش، بما فيها النساء والفتيات؛ وكبار السن؛ والأشخاص ذوي الإعاقة؛ واللاجئون والمهاجرون؛ والأشخاص الذين يعيشون في ظل أوضاع إنسانية. وعملت المنظمة على تعزيز الإنصاف في مجال الصحة من خلال المناقشات المتعلقة بكل من التنمية الاجتماعية، والشيخوخة، وإدماج ذوي الإعاقة، وإتاحة المساعدات الإنسانية، وحماية مرافق الرعاية الصحية، كما ساعدت المنظمة في ضمان تجسيد موضوع الصحة في نقاشات أوسع نطاقاً بشأن الإدماج الاجتماعي، والحماية الاجتماعية، وتعزيز القدرة على الصمود.

٨- ودأبت المنظمة في عام ٢٠٢٥ على التواصل مع مجموعات الأصدقاء والتحالفات الأخرى في الأمم المتحدة للنهوض بالأولويات الصحية الرئيسية وتعزيز الدعم السياسي. وشمل ذلك تقديم الدعم لمجموعة الأصدقاء المعنية بالتغطية الصحية الشاملة والصحة العالمية؛ ومجموعة الأصدقاء المعنية بتعزيز إمدادات المياه وخدمات الإصحاح والنظافة الصحية في مرافق الرعاية الصحية؛ ومجموعة الأصدقاء المعنية بالرؤية؛ والتحالفات الواسعة التي شُكلت بشأن مكافحة الأمراض غير السارية، وصون الصحة النفسية، والعمل الصحي في المجال الإنساني، والرعاية الصحية الأولية. وقد أسهمت هذه الجهود في صون الزخم السياسي المولد وتعزيز إبراز أولويات الصحة العالمية في منظومة الأمم المتحدة.

٢ [قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٢٣/٧٩](#) (تم الاطلاع في ٧ نيسان/أبريل ٢٠٢٦).

٣ [قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٥/٨٠](#) (تم الاطلاع في ٧ نيسان/أبريل ٢٠٢٦).

دعم إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

٩- واصلت المنظمة تنظيم عقد جلسات إحاطة إعلامية وتعريفية لمنسقي الأمم المتحدة المقيمين وممثلي المنظمة وفرق المكاتب القطرية. وركزت تلك المشاركات في عام ٢٠٢٥ على ولاية المنظمة وشؤون حوكمتها وميزتها النسبية داخل منظومة الأمم المتحدة، فضلاً عن القضايا العملية المتعلقة بالتعاون على الصعيد القطري وأطر التعاون والأموال المراجعة وتداعيات برنامج العمل الآخذ في التطور لمبادرة الأمم المتحدة ٨٠.

١٠- كما واصلت المنظمة دعم المناقشات المتعلقة بتمويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وإصلاحها، بوسائل منها مشاركتها في كل من اتفاق التمويل؛ وتمويل التنمية؛ والجهود المبذولة على نطاق أوسع لتحسين إمكانية التنبؤ بتمويل أعمال التنمية وفعالية تمويلها. وعملت المنظمة بالتوازي مع ذلك على تعزيز مواعمة الأولويات المتعلقة بتمويل الصحة والمناقشات الأوسع نطاقاً في المنظومة بشأن تمويل التنمية المستدامة.

١١- وظلت المنظمة جهة مشاركة فاعلة في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ومجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة (مجلس الرؤساء التنفيذيين) المعني بالتنسيق وآلياته الفرعية، بما فيها اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى. واكتست هذه المشاركة خلال عام ٢٠٢٥ أهمية خاصة في سياق تفاقم الضغوط المالية في كل أنحاء المنظومة، والآثار التشغيلية لتخفيضات التمويل، وتدشين مبادرة الأمم المتحدة ٨٠ ومراحل تطورها. وأسهمت المنظمة على الصعيد الإقليمي في آليات التنسيق الداعمة لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بوسائل منها المشاركة في التحالفات القائمة على الفرص والقضايا في إطار الاستفادة من منصة التعاون الإقليمي لأفريقيا، ومن خلال الاضطلاع بدورها بوصفها رئيساً مشاركاً لفرقة الاتصال التابعة للأمم المتحدة لتعزيز الحوار وتنسيق السياسات بين منظومة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. كما وسّعت المنظمة نطاق تعاونها مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة للنهوض بالحوار السياسي بشأن تعبئة الموارد المحلية وزيادة الحيز المالي للاستثمارات الصحية.

١٢- وانخرطت المنظمة كذلك خلال عام ٢٠٢٥ انخراطاً استباقياً في تطوير مبادرة الأمم المتحدة الثمانية للأمين العام للأمم المتحدة، وذلك بوسائل منها المشاركة في طائفة متنوعة من عمليات التبادل على الصعيدين الداخلي والخارجي، بما شمل العمل مع الدول الأعضاء. وأيدت المنظمة مناقشات رفيعة المستوى جرت في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ومجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق بشأن مسارات الإصلاح الرئيسية، بما في ذلك خطة عمل مبادرة الأمم المتحدة ٨٠، وإعادة تسوية الأمور على الصعيد الإقليمي، والهيكلة القطرية، كما قدّمت مدخلات لضمان أن تحفظ الإصلاحات الولايات، وتحمي الوظائف الأساسية، وتديم إنجاز الأعمال بفعالية على الصعيد القطري.

١٣- وأسهمت المنظمة أيضاً في المناقشات المتعلقة بمبادرة الأمم المتحدة ٨٠ بشأن التمويل والكفاءة على نطاق المنظومة ككل. وشمل ذلك المشاركة في أعمال تتعلق بآليات التمويل المجمع ووظائف الوكلاء الإداريين، فضلاً عن التشديد على توخي الوضوح في إطلاع الدول الأعضاء على الأغراض والتكاليف والآثار المترتبة على الولايات والحضور الميداني. كما دعت المنظمة إلى اتباع نهج ثُمّن الوكالات المتخصصة من المشاركة بطريقة منهجية، وتكفل تصميم الأموال المراجعة والمبادرات المشتركة وتنفيذها في إطار الاضطلاع بدور قيادي مناسب في المجال التقني وتحقيق المساءلة والتركيز القائم على تحقيق النتائج.

١٤- وواصلت المنظمة مشاركتها الفعالة في المناقشات المتعلقة بتقاسم التكاليف داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وأسهمت خلال عام ٢٠٢٥ في عمليات استعراض إطار الإدارة والمساءلة وترتيب عملية تقاسم التكاليف نظام المنسقين المقيمين. واتفق المشاركون في كانون الأول/ديسمبر على تمديد صيغة تقاسم التكاليف الحالية لمدة عام آخر على أن يستمر العمل بشأن إعداد نموذج محدث لغرض تحسين عملية تجسيد حجم الوكالة والعبء الذي تتحمله المنظومة والقدرة على الدفع.

١٥- كما واصلت المنظمة تعزيز نهجها المؤسسي بشأن الأموال المراجعة والبرامج المشتركة. وتعاونت كذلك طوال العام مع مكتب الصناديق الاستثنائية المتعددة الشركاء لتعزيز التعاون التشغيلي، بوسائل منها تدعيم العمل في مجال إضفاء الطابع الرسمي على التعاون وتعزيز عملية توجيه الإخطارات في الوقت المناسب وزيادة وضوح ترتيبات التنسيق فيما يخص الصناديق الجديدة على مستويات المنظمة الثلاثة.

التعاون مع سائر المنظمات الحكومية الدولية

١٦- عززت المنظمة في عام ٢٠٢٥ تعاونها مع المنظمات الحكومية الدولية والمنصات المتعددة الأطراف على الصعيدين العالمي والإقليمي للنهوض ببرامج عمل الصحة العالمي وتعزيز تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالصحة وتعزيز تماسك السياسات بين القطاعات. وشمل ذلك توثيق عرى التعاون مع منظمات ومؤسسات إقليمية، فضلاً عن الاضطلاع بتعاون محدد الأهداف مع الآليات الدولية ذات الصلة بما يعزز الأمن الصحي وسائر الأولويات المشتركة.

١٧- كما واصلت المنظمة في عام ٢٠٢٥ تعزيز تعاونها الاستراتيجي مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء، ونهوضها بالأولويات المشتركة المحددة في برنامج العمل العام الرابع عشر، ٢٠٢٥-٢٠٢٨، علماً بأن الشراكة القائمة بين المنظمة على جميع المستويات والمفوضية الأوروبية تمتد لتشمل ١٧ مديرية عامة و ١٠ هيئات تابعة للاتحاد الأوروبي. وقدمت المنظمة كذلك خلال الفترة المشمولة بالتقرير الدعم لعملية دمج البيانات والإرشادات التقنية في مبادرات الاتحاد الأوروبي الرئيسية، بما فيها حزمة الأدوية، وميثاق البحر الأبيض المتوسط، واستراتيجية المساواة بين الجنسين ٢٠٢٦-٢٠٣٠، والبيان المتعلق بالمساعدات الإنسانية، ومبادرة تعزيز القدرة على الصمود في مجال الصحة العالمية. كما وازلت المنظمة على توثيق عرى تعاونها مع الرئاسة المتناوبة على مجلس الاتحاد الأوروبي وأسهمت بخبراتها التقنية التي زودت مجلس الاتحاد الأوروبي بالدعم اللازم للتوصل إلى استنتاجات بشأن كل من صحة الأطفال والمراهقين النفسية في العصر الرقمي؛ ومنع العنف ضد المرأة والعنف المنزلي والتصدي لهما؛ وتعزيز الإدماج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تمكينهم من العيش باستقلالية. وجرى تعزيز التعاون مع البرلمان الأوروبي بفضل الحوار المستمر وتقديم المدخلات في العمليات التشريعية، بما شمل تزويد اللجان المعنية بالدعم اللازم. وظلت المفوضية الأوروبية من أهم الجهات المانحة للمنظمة، حيث بلغت قيمة حافظة المبادرات الجارية في الثنائية ٢٠٢٤-٢٠٢٥ مبلغاً قدره ٤٠٦ ملايين دولار أمريكي تقريباً دعماً للعمليات المضطلع بها في المجال الإنساني، وتعزيز النظم الصحية، وإحراز التقدم صوب تحقيق التغطية الصحية الشاملة.

١٨- وواصلت المنظمة في عام ٢٠٢٥ تعزيز تعاونها مع الاتحاد الأفريقي والمؤسسات الإقليمية الأخرى للنهوض بالأولويات الصحية وتوطيد التعاون الشامل لعدة أطراف. وقامت المنظمة والاتحاد الأفريقي في أيار/ مايو ٢٠٢٥ بتجديد مذكرة التفاهم الموقعة بينهما، مما عزز التعاون في مجال تدعيم النظم الصحية؛ والتغطية الصحية الشاملة؛ والأمن الصحي؛ وتصنيع المستحضرات الصيدلانية؛ والتأهب لمواجهة الجوائح والاستجابة لها؛ وتنمية قدرات القوى العاملة الصحية. كما قامت المنظمة بإضفاء الطابع الرسمي على التعاون مع المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها من خلال تطبيق إطار عمل مشترك، وواصلت دعم عمل وكالة الأدوية الأفريقية، بوسائل منها نقل مبادرة تنسيق شؤون تنظيم الأدوية الأفريقية والمنصات التقنية المرتبطة بها. وعملت المنظمة كذلك على توسيع نطاق مشاركتها مع البرلمان الأفريقي وتعزيز التعاون مع وكالة التنمية التابعة للاتحاد الأفريقي - الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) بشأن التمويل الصحي المستدام، بما يشمل تعبئة الموارد المحلية وسبل زيادة الحيز المالي لقطاع الصحة. وإضافة إلى ذلك، عززت المنظمة تعاونها مع شعبة الشؤون الإنسانية في الاتحاد الأفريقي دعماً لتفعيل عمل قطاع الصحة في سياق علاقة الترابط القائمة بين العمل في المجال الإنساني وإحلال السلام وتحقيق التنمية، وعززت الشراكات القائمة مع مؤسسات إقليمية منها جماعة الصحة الإقليمية في شرق أفريقيا ووسطها وجنوبها ومنظمة الصحة لغرب أفريقيا، وذلك من أجل تعزيز التعاون عبر الحدود بشأن تنفيذ أولويات الصحة العامة.

١٩- كما عملت المنظمة مع منظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية على تعزيز جهود الحد من المخاطر البيولوجية وإدارتها. وقامت المنظمة في إطار نهوضها بولايتها بتوثيق عرى تعاونها مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، بما يشمل دعم اتفاقية الأسلحة البيولوجية، وآلية الأمين العام للأمم المتحدة بشأن التحقيق في مزاعم استعمال الأسلحة الكيميائية والبيولوجية واللجنة المشكلة عملاً بقرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وقدمت المنظمة في عام ٢٠٢٥ الدعم لمبادرات ذات صلة، شملت مؤتمرات وطنية وإقليمية بشأن اتفاقية الأسلحة البيولوجية وقرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٠ (٢٠٠٤)؛ وأسهمت في إسداء المشورة التقنية وبناء القدرات؛ ودعمت العمل المنجز في ميدان تفعيل الآلية، بوسائل منها مجموعة أصدقاء آلية الأمين العام للأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة العامل المعني بالمخاطر البيولوجية. وتعاونت المنظمة أيضاً مع جهات شريكة مثل المنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، لتعزيز نهج الصحة الواحدة، وانخرطت في العمل مع منظمات ذا صلة معنية

بالسلامة والأمن البيولوجيين، وإدارة الطوارئ، بما فيها الائتلاف المعني بابتكارات التأهب لمواجهة الأوبئة ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وبفضل هذه الشراكات، ومنها نظام المجمع الحيوي التابع للمنظمة والتعاون الطويل الأمد مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنترپول) بشأن التهديدات البيولوجية للجهات الفاعلة غير الدول، فقد أسهمت المنظمة في تعزيز قدرات التأهب والاستجابة وتشجيع الاستفادة من علوم الحياة بطريقة مأمونة وأمنة ومسؤولة.

الإجراء المطلوب من جمعية الصحة

٢٠- جمعية الصحة مدعوة إلى الإحاطة علماً بهذا التقرير وإلى إبداء أية تعليقات أو توجيهات تراها ذات صلة، وخصوصاً فيما يتعلّق بالسؤالين التاليين:

- كيف تتمكن الأمانة على أفضل وجه من تحويل الحصائل الرئيسية إلى دعم إضافي تستفيد منه الدول الأعضاء؟
- ما الدعم الإضافي الذي ينبغي أن تُقدّمه الأمانة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما يشمل المنسقين المقيمين والفرق القطرية، لتعزيز مكانة الصحة في أطر التعاون والتنفيذ على الصعيد القطري؟

= = =